كليــة اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميــة

مـن أوهــام المصحِّحيـن اللغـويِّيـن

" دراســة نقديــة "

إعداد
د/ مـحـمـد عـاطـف الـتـرَّاس
مدير البحث العلمي بدار الفتح عمَّان

(العــدد الأربعــون)
(إصــدار أكتــوبــر ـ الجــزء الثـانــي)
(١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م)

من أوهام المصحِّحين اللغويِّين " دراســة نقديــة "

محمد عاطف الترَّاس
مدير البحث العلمي بدار الفتح، عمَّان، الأردن.
البريد الإلكتروني: moh.altaras@gmail.com

الملخــص :

يناقش البحث قضية من أهم القضايا اللغوية، وهي قضية تخطئة الصواب، وقد جاء البحث في قسمين: القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه ثلاثة مطالب: الأول: المعيار المعتمد في التخطئة والتصويب. والثاني: تحديد الأطُر الزمانية والمكانية لعصور الاحتجاج. والثالث: أسباب ظاهرة تخطئة الصواب. والقسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيها سبعَ عشرةَ مسألة هي: تخطئتهم عطفَ «بينَ» المضافةِ إلى اسمٍ ظاهرٍ بالواو، على «بينَ» أخرى مضافةٍ لاسمٍ ظاهرٍ. وتخطئتهم كلمةَ «مُباع» على سبيل الإطلاق. وتخطئتهم اسمَ الفاعل «هامٌّ» بمعنى «مُهِمّ». وتخطئتهم دخولَ «أل» التعريف على كلمة «كل» و«بعض». وتخطئتهم استعمالَ كلمة «نفْس» في غير التوكيد. وضبطهم الياء من «في» التي بمعنى «فم» بالتشديد. وتخطئتهم نحوَ قول القائل: «كان زيد هو القائمُ» برفع «القائم». وتخطئتهم تسكينَ الياء من كلمة «سِنِين» عند الإضافة. وتخطئتهم فتحَ الهمزة من «أَمَوِيّ» في النسبة إلى «بني أُمية». وحذف ألف «ابن» إذا وقعَت بين علمَين الثاني منهما أبٌ للأول. وتنوينهم العَلَمَ الموصوف بكلمة «ابن». وتخطئتهم مقولة: «كلِّي آذانٌ صاغية». وتخطئتهم تسكينَ الياء الأخيرة من «اليمانيْ» عند النسبة إلى «اليمن». وتخطئتهم تسكينَ الياء من كلمتَي «الحادي» و«الثاني» في الأعداد المركبة. وتخطئتهم كتابةَ تمييز العدد في صورة من صوره. وتخطئتهم دخولَ الباء على كلمة «دون». وقصرهم استعمالَ كلمة «كافَّةً» على الحالية فقط.

الكلمات المفتاحيــة: تصويب لغوي، تدقيق، أوهام، مصححون، لغويون.

From the illusions of the correctors linguists

Mohamed Atef Al-Tarras
Director of Scientific Research at Dar Al-Fath, Amman, Jordan.

E-mail: *moh.altaras@gmail.com*

Abstract

The thesis discusses one of the most important matters in language. The matter of 'violating the right things '. The thesis is divided into two sections, the first section: a theoretical study, consisting of three aims: the first being the criteria relied upon in mistakes and correction. The second being is defining the time and spatial frame for the time of criticism, and the third being is the causes of the phonomenon of "violating the right things ". The second section of the thesis, an applicable study, consists of seventeen matters: their subtle mistake in the conjunction (between = بين) whilst joined to an visible noun with the preposition (waw = واو), compared to another (between = بين) joined to an visible noun; Their mistake in the word (sold = مباع) in its general use,Their mistake In the gerund or participle in the word (important = هام) to take the meaning of (important = مهم) in the noun . Moreover, Their mistake of using the definition article (The = ال) with the words (all = كل) and (some = بعض); Their mistake in using the word (Same = نفس) in other than emphasis and their vowelization of emphasis (shadda), Shadda is equivalent to write the same letter twice, for the Arabic letter (Yaa =ياء) in the word (mouth = في) which has the meaning of (mouth = فم). Further more, their mistake like their saying (كان زيد هو القائم) with (القائم)

being in the nominative case; their mistake of placing sukoon on the the Arabic letter (Yaa = ياء) in the word (years = سنين) that has been added in the plural , their mistake in placing fatha on the Arabic letter 'hamza' in the word (Umayyad = أموي) while ascribing something to Bani Umayah. Further more, the erasing of the Arabic letter (Alef = ألف)in the word (son = ابن) if it falls between two names, the second of them being the father for the first and their mistake In tanween," an 'n' sound added to the end of the word", for the described name in the word (son = ابن); their mistake in saying (I am all ears = كلي آذان صاغية), their mistake placing sukoon (consonant letter)in the final letter (Yaa = ياء) in the word (Yamani = اليماني) while ascribing something to Yemen. Moreover, their mistake placing sukoon (consonant letter) in the two written compound numbers; ("l" = الحادي) in number eleven, ("ll" = الثاني) in number twelve and their mistake in writing the (distinctive of number = تمييزالعدد). Moreover, their mistake of attaching the Arabic letter(Baa = باء)to the beginning of the word (without = دون) and their shortcomings in using the word (All = كافة).

keywords: *Linguistic Correction, Proofreading, Illusions, Correctors, Linguistics.*

المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المرسَل بلسان عربي مبين، وبعدُ:

فهذه القضية من أهم القضايا اللغوية الشائكة قديمًا وحديثًا، وهي تشغل في المقام الأول بال المصحِّحين اللغويين، ويعاني منها كثير من المؤلِّفين والمحقِّقين، ألا وهي تخطئة الصواب، وهذا شائع في عالم نشر الكتب، يدفع الناشر بالكتاب المحقَّق أو المؤلَّف للمصحِّح اللغوي، فإذا بالمصحِّح يُخطِّئ الصواب ويُعدِّل الكلام على غير وجهِه المراد، بحجة أو بغير حجة، وقد سمَّيتَ هذا البحث بـ«أوهام المصحِّحين اللغويين دراسة نقدية»[1].

وقد كثُرت الكتابات قديمًا وحديثًا في التصحيح اللغوي، بدءًا من كتاب «لحن العوام» للزبيدي المتوفى ٣٧٩هـ، وكتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري المتوفى ٥١٦هـ، حتى جاء المتأخِّرون فأكثروا من المؤلَّفات في هذا الصدد، فكتبَ محمد العدناني معجمًا بعنوان «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة»، وكتبَ عبد الفتاح سليم كتابًا مهمًّا بعنوان «المعيار في التخطئة والتصويب»، وكتبَ أحمد مختار عمر كتابًا بعنوان «أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتَّاب والإذاعيين»، وكتبَ صلاح الدين الزعبلاوي كتابًا شهيرًا بعنوان «معجم أخطاء الكُتَّاب». وعلى كثرة هذه المؤلفات فإنه لا ينبغي أن يتوقَّف التأليف في هذه القضية ما دام لكل عصر أغلاطُه المستجدَّة، فها نحن أُولاء اليوم نقع في أخطاء ما كان يقع فيه أسلافنا،

---

(1) و قد عرضتُ البحث على الأستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد حبيب، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فقرأه وأسدى إليَّ ما وقع فيه من خلل، فجزاه اللَّه عني خير الجزاء.

وغدًا يقع أبناؤنا في أخطاء لا نقع نحن فيها، وهكذا لا بد أن تستمر عجلة التأليف في هذه القضية حرصًا على سلامة لغتنا ونقائها.

ونحن هنا لسنا بصدد التأريخ لمؤلَّفات هذه الظاهرة، وإنما نحن بصدد معالجة جزءٍ مهمٍّ من جزئياتها المتشعِّبة، ألا وهو الوقوف على الأسباب التي تُوقع المصحِّح اللغوي في تخطئة الصواب، مع ضرب الأمثلة التطبيقية على بعض هذه الأوهام التي شاعت بين المصحِّحين، وأنا أسوق هذه الأمثلة من واقع خبرتي في العمل بدور النشر بين التصحيح والتحقيق، مسترشدًا بما دوَّنه المعاصرون من أغلاط لغوية.

مصطلحات البحث:

الأوهام[1]: جمع «وَهْمٍ» و«وَهَمٍ»، وهو ما تتوهَّمه وتتصوَّره في نظر مسألة مشكلة، إما خطأً وإما صوابًا.

والمصحِّح اللغوي: هو من يمارس مراجعة النصوص المكتوبة لغويًّا ونحويًّا وإملائيًّا ملتزمًا بعلامات الترقيم.

مشكلة البحث:

يجيب البحث عن عدة تساؤلات منها:

١ – ما المعيار المعتمَد في التخطئة والتصويب؟

٢ – ما الأُطر الزمانية والمكانية لعصور الاحتجاج في اللغة العربية؟

٣ – ما أهم الأسباب التي توقع المصحِّحين اللغويين في تخطئة الصواب؟

---

(1) انظر مادة (وهم) في: الصحاح ص٢٠٥٤، وتاج العروس ٦٣/٣٤، والمعجم الوسيط ص١٦٥١، وشرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي ٢٧٠/٣.

٤ – ما أشهر المسائل التي يقع المصحِّحون اللغويون في تخطئتها؟

أسباب اختيار الموضوع:

كانت كثرة الأخطاء التي يقع فيها المصحِّحون اللغويون في أثناء مراقبتي لأعمالهم باعثًا لي على جمع هذه المسائل المتناثرة على مُدَدٍ متباعدة، لما رأيتُه من تعنُّتهم في تخطئة الصواب وتغييره عن وجهه إلى وجهٍ آخر فصيحٍ أو أفصحَ منه أو دون ذلك.

الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات والبحوث في موضوع التصحيح اللغوي، وأقتصرُ هنا على أهم البحوث المتعلقة بتخطئة الصواب، ولعل أقربَ بحث لمادتنا، ولم أكن قد اطلعتُ عليه إلا بعد انتهائي من مادة بحثي، بحثٌ بعنوان «مراجعات في التصحيح اللغوي»، للدكتور خالد إبراهيم النملة، المنشور بمجلة الدرعية، عدد ٤٤، ٤٥، ديسمبر ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م. وفيه حاول الباحث مراجعة واقع التصحيح اللغوي للوقوف على أمرين: الأول: أبرز الثغرات العلمية في منهج التصحيح، والثاني: دراسة تطبيقية لأهم المسائل المغلَّطة في كتب التصحيح لبيان الحق فيها، وعدَّتُها سبع مسائل. ومادة بحثي تزيد على هذا البحث في الوقوف على جذور قضية تخطئة الصواب التي توقع المصحح اللغوي في الوهم وتخطئة الصواب من واقع عملي، والرجوع بالقضية إلى تبيين الحق في أمر الاحتجاج اللغوي، مع ضرب أمثلة جديدة منتقاة من الواقع العملي للمصحِّحين اللغويين.

ولم أقف على بحث آخر يتناول هذه القضيةَ قضيةَ «تخطئة الصواب» عن قرب اللَّهم إلا ما وقع في بعض المؤلفات مثل:

– العربية الصحيحة، للدكتور أحمد مختار عمر، المطبوع أول مرة سنة ١٩٨١م، فقد تناول في الفصل الثاني من الباب الرابع، وعنونه بـ«لا تتحرَّج أن

تقول»، وذكر فيه جملة من المسائل التطبيقية التي يُخطِّئها المصححون اللغويون، وهي صواب، وقد كان تناول هذه المسائل شديد الاقتضاب.

– ومعجم الخطأ والصواب في اللغة، لإميل يعقوب، المطبوع أول طبعة سنة ١٩٨٣م، فقد تناول في القسم الثاني منه الألفاظ والأساليب التي خطَّأها بعض المصحِّحين، لكنه توسَّع في تصويب الخطأ بلا دليل قويٍّ اللَّهم إلا الشيوع والانتشار في العربية المعاصرة، وقد اعتمد مؤلفه كثيرًا على مادة كتاب «العربية الصحيحة» دون عزو!

منهج البحث:

البحث يقوم على منهجين: الأول: المنهج النظري، وهو المعتمد في دراسة أسباب نشوء ظاهرة تخطئة الصواب، والثاني: المنهج التطبيقي، وهو المعتمد في دراسة بعض المسائل التطبيقية في تخطئة الصواب، معتمدًا في جمعها على الاستقراء من واقع الخبرة العملية في التصحيح اللغوي بدءًا من سنة ٢٠١٥م إلى ٢٠٢١م.

هيكلية البحث:

جاء البحث في قسمين:

* **القسم الأول**: الدراسة النظرية، وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعيار المعتمَد في التخطئة والتصويب.

المطلب الثاني: تحديد الأطُر الزمانية والمكانية لعصور الاحتجاج.

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة تخطئة الصواب.

* **والقسم الثاني**: الدراسة التطبيقية، وفيها مطلبان:

المطلب الأول: **المسائل النحوية**:

المسألة الأولى: تخطئتهم عطفَ «بينَ» المضافةِ إلى اسمٍ ظاهرٍ بالواو، على «بينَ» أخرى مضافةٍ لاسمٍ ظاهرٍ.

المسألة الثانية: تخطئتهم دخولَ «أل» التعريف على كلمة «كل» و«بعض».

المسألة الثالثة: تخطئتهم استعمالَ كلمة «نفْس» في غير التوكيد.

المسألة الرابعة: تخطئتهم نحوَ قول القائل: «كان زيد هو القائمُ» برفع «القائم».

المسألة الخامسة: تخطئتهم تسكينَ الياء من كلمة «سِنِين» عند الإضافة.

المسألة السادسة: حذف ألف «ابن» إذا وقعَت بين علمَين الثاني منهما أبٌ للأول.

المسألة السابعة: تنوينهم العَلَمَ الموصوف بكلمة «ابن».

المسألة الثامنة: تخطئتهم تسكينَ الياء من كلمتَي «الحادي» و«الثاني» في الأعداد المركبة.

المسألة التاسعة: تخطئتهم كتابةَ تمييز العدد في صورة من صوره.

المسألة العاشرة: تخطئتهم دخولَ الباء على كلمة «دون».

المسألة الحادية عشرة: قصرهم استعمالَ كلمة «كافَّةً» على الحالية فقط.

المطلب الثاني: المسائل الصرفية:

المسألة الأولى: تخطئتهم كلمةَ «مُباع» على سبيل الإطلاق.

المسألة الثانية: تخطئتهم اسمَ الفاعل «هامٌّ» بمعنى «مُهمّ».

المسألة الثالثة: ضبطهم الياء من «في» التي بمعنى «فم» بالتشديد.

المسألة الرابعة: تخطئتهم فتحَ الهمزة من «أَمَوِيّ» في النسبة إلى «بني أُمية».

المسألة الخامسة: تخطئتهم مقولة: «كلِّي آذانٌ صاغية».

المسألة السادسة: تخطئتهم تسكينَ الياء الأخيرة من «اليمانيْ» عند النسبة إلى «اليمن».

* * *

القسم الأول: الدراسة النظرية

المطلب الأول: المعيار المعتمَد في التخطئة والتصويب

قبل أن نبدأ يحسُن بنا أن نجيب عن سؤال غاية في الأهمية، ويُعدُّ عصب هذه القضية، ألا وهو: ما المعيار المعتمَد في التخطئة والتصويب؟ وهل يجوز القياس على شاهدٍ أو شاهدينِ في المسألة المختلَف فيها؟ وهل يجوز الاقتصار على اللغة المدوَّنة في المعاجم القديمة في عصور الاحتجاج فقط؟

اختلفتْ مذاهبُ أهل العلم تجاه هذه المسألة بحسب اختلاف مناهجهم في التصحيح اللغوي، ويمكن أن نسلكهم في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب المتوسِّعين في التصويب:

وهذا المذهب قد شاع مؤخرًا حتى تبناه بعض أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فأجازوا كل ما شاع على ألسن الناس طالما أنه يفي بحاجتهم، ويستعملونه في أحاديثهم، وقد التمسوا فيها كل السبل لتمرير بعض كلمات العامية، وهذا المذهب يرفع شعار «خطأ مشهور خير من صواب مهجور»، وممن نادوا بهذا النهج محمود تيمور في كتابه «مشكلات اللغة العربية»، وإميل يعقوب في «معجم الخطأ والصواب في اللغة».

المذهب الثاني: مذهب المتوسِّعين في التخطئة:

وهذا الفريق نشأ بدءًا من كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، واستفحل على يد أصحاب مدرسة «قل ولا تقل»، وبعض أصحاب كتب التصويب اللغوي، الذين يتشدَّدون في تخطئة ما لم يكن من الفصاحة والشهرة بمكان، ولو وردت به لهجة من اللَّهجات، ومن ذلك كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري، و«تذكرة الكاتب» لأسعد داغر، و«أوهام المثقفين في أساليب العربية» للدكتور أحمد محمد عبد الدايم.

المذهب الثالث: مذهب المتوسِّطين:

لعل هذا المذهب هو أعدل المذاهب في الحكم على اللغة بالصواب والخطأ، وأن المعيار المعتمَد هو معيار الأكثرية، وقد قال أحدهم لأبي عمرو بن العلاء[1]: أخبِرني عما وضعتَ مما سمَّيتَه عربيةً، أيدخلُ فيها كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنع فيما خالفَتْكَ فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعملُ على الأكثر، وأُسمِّي ما خالفني لغاتٍ. انتهى.

وهذا النهج الذي خطَّه أبو عمرو بن العلاء هو أمثل منهج ينبغي أن تنطلقَ منه معايير التخطئة والتصويب، فنعتدَّ بالأكثر حفاظًا على سلامة اللغة من دخول اللحن فيها، ولا نهملَ القليل الوارد عن العرب، ولا نقتصرَ على المسموع في المعاجم القديمة التي وقفت باللغة عند مكان معين وزمان محدد، وأن نتوسَّع في القياس تنميةً للثروة اللغوية بما لا يتعارض مع قواعد اللغة الشائعة، وأن نعتدَّ بالمحدَث والدخيل والمولَّد الذي أقرتْه المجامع اللغوية وفقًا لقواعد اللغة.

(1) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٣٩.

المطلب الثاني

تحديد الأُطر الزمانية والمكانية لعصور الاحتجاج

ينبغي أن نشير أولًا إلى أن تحديد الأُطر الزمانية والمكانية لعصور الاحتجاج في اللغة العربية، على اختلاف أهل اللغة في تحديدها – لم تكن تُميز بين الاحتجاج في المعجم وبين الاحتجاج في النحو والصرف، فالكلام كان يُحشد في سياق واحد دون تمييز، وهذا الصنيع فيه نظر؛ لأن اللغة متطوِّرة يومًا بعد يوم، تلبيةً لحاجة المتكلِّمين بها، واستجابةً لمتطلَّبات العصر من اختراعات حديثة ذات مسمَّيات غير عربية، بعكس قواعد النحو والصرف التي تتسم غالبًا بالثبات وقلة التطور.

لذا كان من الواجب علينا، والحالة هذه، أن نُفرِّق بين الاحتجاج بكلام العرب في جمع المادة المعجمية، وبين الاحتجاج به في المستويينِ النحويِّ والصرفيِّ، فإن النحو والصرف من علوم الآلة التي أُصِّلت أصولها وقُعِّدت قواعدها، واستوت على سُوقها من قديم، وما كتابات المتأخِّرين فيهما إلا اجتهادات تدور في فلك القديم.

وبهذه الرؤية تستقيم لنا كتابات المعاصرين في هذه القضية، وأن مَن أعاد النظر منهم في معايير التصويب اللغوي كان كلامه منصبًّا على المادة المعجمية في المقام الأول، وإن لم يكن هذا القيد ظاهرًا في تقريراتهم لكنه يُستقرأ من بين السطور.

وقد صرَّح بهذا الأستاذ عباس محمود العقاد في مقدمته النفيسة لمعجم صحاح الجوهري[1]؛ إذ يقول: «عندنا – وعند أنصار الفصحى أجمعين – أن مسألة القواعد [أي: قواعد النحو والصرف] قد فُرِغَ منها في عصرنا، فلا يجوز لنا أن نتوسَّع في تطبيقها وأن نقيس عليها ما يماثلها، وأن نحرص على بقاء نحوها وصرفها؛ لأن لغتنا – خاصة – لا تبقى بغير الإعراب». ثم يقول: «فمسألة القواعد في عصرنا هذا مفروغ منها لا تحتمل التغيير إلا على نية واحدة، وهي نية القضاء على الفصحى

(1) مقدمة عباس العقاد لصحاح الجوهري ص٥.

والاستغناء عنها باللَّهجات العامية، ولا يقول بذلك أحد يفقه ما يقول ولو كان من دعاة التسهيل بغير مبالاة منه بالعاقبة، فإن كتابة العلوم والمعارف باللهجة العامية أصعب جدًّا من كتابتها بلغة القواعد والإعراب».

وهذا يدل على أن اللغة العربية لغة ذات أصول ثابتة نحوًا وصرفًا، أرسى القدامى هذه القواعد حتى صارت في غنًى عن أيِّ تغيير، فما تركوا لنا إلا القياسَ على أصولهم والتوسُّعَ في التطبيق عليها.

وأما العبء الذي ينبغي على المتخصصين أن ينهضوا به الآن فهو عبء تطوير المعاجم واستحداثها على اختلاف أنواعها. يقول الأستاذ عباس العقاد[1]: «وإنما نحن في عصر المعجمات؛ لأن المعجمات الأولى – ومنها هذا الصحاح – قد وُضعت في حينها لأسباب كالأسباب التي تواجهنا بجميع تفصيلاتها، ومنها انتشار الدخيل والمولَّد والمعرَّب والمترجَم، واختلاط الناطقين بالضاد ومن يعاملونه أو يعاملهم من الأعاجم وأدعياء العربية، وإن المعجمات السلفية لتنفعنا اليوم كما تنفعنا المعجمات التي نجمعها ونتوخى فيها أساليبها أو نبتدع لها ما يوافقنا من شتى الأساليب».

وهذا الفهم الذي فهمه العقاد منذ ستة وستين عامًا نحتاج أن نستصحبه اليوم في بحوثنا اللغوية حتى لا يجترئ المصحِّحون اللغويون على تخطئة الصواب بحجَّة أنه لم يَرِدْ في معاجمنا القديمة.

فاللغة العربية لغة عالمية حية تُجاري أهلها زمانًا ومكانًا، وتُلبِّي مطالب الحضارة العلمية الحديثة، وهذا يحتاج إلى جهود مجامع لغوية تنهض بهذا العبء الذي تنوء به جهود الأفراد، مواكبةً لمطالب الاختراعات الحديثة ووضع أسماء لها. يقول عباس العقاد[2]: « وفي وسعنا أن نضيف المفردات إلى معجماتنا كما أضافها اللغويون من

(1) مقدمة عباس العقاد لصحاح الجوهري ص٦.

(2) مقدمة عباس العقاد لصحاح الجوهري ص٦.

أمثال الجوهري وتلاميذه الثقاة، فلا حرج على اللغة من إثبات المولد والدخيل والمعرب في مواضعها من المعجمات الحديثة؛ لأنها إذا جرت في اشتقاقها أو النطق بها مجرى الفصيح زادت ثروة اللغة ولم تنتقص منها، ودلَّت على مرونة في العربية تجاري بها الزمن، وتلبي بها مطالب الحضارة ومطالب العلوم المتجددة على الزمن، وربما كان مصاب اللغة بالتحجر وفقدان المرونة أشدَّ عليها من فقدان القواعد النحوية والصرفية؛ لأن كثيرًا من اللغات ماتت ومعها قواعد صرفها ونحوها، ولم تمت لغة كان لها من المرونة ما يلبي مطالب الجماعات الإنسانية في كل بيئة وكل مقام».

وأقدمُ مَن وقفتُ عليه يلمِّحُ لهذه القضية هو شهاب الدين الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ[١]، وهو بصدد الردِّ على أبي القاسم الحريري، في مسألة خروج كلمة «كافةً» عن الحالية، أقتصر منه هنا على محل الشاهد؛ إذ يقول: «لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملَته العرب العاربة والمستعربة حجَّرنا الواسعَ وعسُر التكُّلم بالعربية على مَن بعدهم».

فها هو ذا الخفاجي وهو من أعلام القرن الحادي عشرَ الهجري، يقرِّر في نصٍّ لغوي نادر أن الاقتصار في استعمال ألفاظ اللغة العربية، على ما استعمله العرب العاربة وهم مَن قبلَ سيدنا إسماعيلَ، والمستعرِبة وهم ذريَّته من بعده – تحجيرٌ لسَعة اللغة العربية، وتعسيرٌ على الناطقين بها، ويُعضّد هذا أن الذي وصلنا عن العرب من اللغة لا يُقاس بما لم يصلنا، ويُروى عن أبي عمرو بن العلاء[٢] قوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير». فإذا كان الأمر كذلك فقد وجبت الحاجة إلى توسيع دائرة القياس في استعمال ألفاظ اللغة وعدم الاقتصار على ما سُمع منهم.

---

(١) حاشية الخفاجي على درة الغواص ص٢٠٢.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/١٩٦.

وقد أشار لهذه القضية من المعاصرين أيضًا الدكتورُ محمد حسن جبل في كتابه «الاستدراك على المعاجم العربية»[1]، وفيه خصَّص لها فصلًا بعنوان «استدراك ما فات وملاحقة ما يستجد ضرورة لحياة لغتنا ولأدائها رسالتَها»، وفيه يقول: «أما التشريع اللغوي فنحن نؤمن أنَّه حق للقدماء لا ينبغي أن ينافسهم فيه المحدَثون ، ونحن نقف هذا الموقف تسليمًا لأهل الفطرة والسليقة، وتحاميًا أن يزاحمهم أهل الصنعة والتصنع. فالتشريع اللغوي – وأعني به الأصول والضوابط في مجالات الأصوات والمفردات والصياغة والتركيب والدلالة وعلاقتها بكل ذلك – ينبغي أن تُستنبطَ حدوده ومعالمه من كلام أهل الفطرة والسليقة أولئك. وقد وقع هذا فعلًا، ولكن لمن بعدهم الحق أيضًا في ابتكار ما تتطلبه الحياة والفكر من صيغ وعبارات ودلالات ما دام كل ذلك لا ينافي تلك الأصول التي أخذت من كلام أهل الفطرة. ثم الأفضل أن تؤخذ هذه المبتكرات من كلام أقرب الناس شبهًا بأهل الفطرة في الحسّ اللغوي وهم الأدباء شعراؤهم وناثروهم، والعلماء و المؤلفون». انتهى.

وهو بهذا يقرِّر حق اللغويين المعاصريين في ابتكار ألفاظٍ وعباراتٍ ودلالاتٍ تواكبُ متطلَّبات الحياة شريطةَ أن تتوافق مع الأصول العامة المقرَّرة قديمًا للغة العربية.

وهذا عين ما قرَّره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مقدمة الجزء الأول من المعجم الكبير، وفيه: «ومن الخطأ أن يُرفَضَ لفظ لا لسبب اللَّهم إلا أنه لم يرد في معجم لغويّ. ويرى أيضًا أن اللغةَ كُلٌّ متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه، وهما معًا يُعدّان لمستقبله. وللعربية قديمُها الخالد، وحاضرها الحيّ، ومستقبلها الزاهر، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة. و ينبغي أن يُعبِّر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها، وأن يُستَشهد فيه بالقديم والحديث على السواء. ويذهب

---

(1) المزهر، ص٣٨.

المجمع أخيرًا إلى أنَّ من حقنا أن نقيس كما قاس القدماء، وأن نَشتَقَّ كما اشتَقُّوا، وأن نُعَرِّب كما عَرَّبُوا». انتهى.

الحاصل أنه كان يجبُ الاكتفاء بتطبيق معايير الأُطر الزمانية والمكانية على علمَيِ النحو والصرف دون علم اللغة؛ لأن علم اللغة دائم التطوُّر والتجديد بحكم وضعه وضعًا نقليًّا لا عقليًّا، أما علما النحو والصرف فقد قاما على قواعدَ ثابتةٍ محدودةِ التطور تعتمد على القياس؛ لأنها وضعت وضعًا قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا[1].

هذه أهم الضوابط التي ينبغي أن ينطلق منها المصحِّح اللغوي في مهنته، بحيث يُفرِّق بين تصويبه للألفاظ، وتصويبه للقواعد النحوية والصرفية؛ فلا يقفُ في الأولى عند حدود المعاجم القديمة، وأن يتوسَّع بمعجمه اللغوي حتى يصلَ به لمعاجم العصر الحديث، مثل المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومعجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر وآخرين، وغيرها من معاجم حديثة تواكب الاستعمال اللغوي المعاصر، وأن يستشير المصحِّح قبل التصويب والتخطئة أكثرَ من معجم لغوي.

(1) انظر: الاحتجاج بالشعر في معجم الصحاح للجوهري، للباحثة رفاه سراج جوهري ص١٥٤، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.

المطلب الثالث: أسباب ظاهرة تخطئة الصواب

هذه الظاهرة المنتشرة اليوم لها أسباب كثيرة، من أهمها ما يلي:

- الأول: أن اللغة العربية أوسع الألسنة مذهباً:

مما تميزت به اللغة العربية على غيرها أنها أوسع لغات العالم من حيث المفردات والتراكيب والدلالات والأحكام النحوية والصرفية والبلاغية وغيرها، وهذه السَّعة تُعدُّ أهم سبب يُوقع المصحِّح في الوهم؛ لأنه يصعب عليه أن يحيط بأحكام اللغة العربية كلها. يقول الشافعي في مقدمة رسالته[1]: «لسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهبًا، وأكثرُها ألفاظًا، ولا نعلمُه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ».

لذا يحسنُ بنا – والحالة هذه – أن نضع أصلًا عامًّا لكل مصحِّح لغوي ينبغي أن يصدُر عنه في عمله وعلمه، خلاصته أن تخطئةَ الجائز بحجة أنه خلاف الأفصح والأشهر غلطٌ بيِّنٌ. وقد أشار إلى هذا ابن مكِّي الصقلي بقوله[2]: «جمعتُ من غلطِ أهل بلدنا ما سمعتُه من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيرُه أفصحُ منه وهم لا يعرفون سواه، ونبَّهتُ على جواز ما أنكرَ قومٌ جوازَه، وإن كان غيرُه أفصحَ منه؛ لأن إنكار الجائز غلط». انتهى.

فهذه القاعدة تُعدُّ من أنفس قواعد التصحيح اللغوي قاطبةً، وينبغي على كل مَن يعملون في هذا الحقل أن يضعوها صوبَ أعينهم، وألا يجسُر المصحِّح اللغوي على تخطئة أيِّ نصٍّ إلا بعد مراجعة لمعايير الصواب والخطأ المتمثِّلة في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث الشريف الصحيح، وكلام العربي شعرِه ونثرِه المرويِّ في عصر الاحتجاج، وغير ذلك من أدلة معتبرة عن أهل الفن.

---

(1) الرسالة للإمام الشافعي ١/٣٤.

(2) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ص٨.

- الثاني: عدم مواكبة التطور اللغوي للغة العربية:

فاللغة العربية لغة عريقة ارتبطت بالقرآن الكريم منذ أربعة عشر قرنًا، ومع ذلك فإنها تجدد نفسها كأنها كائن حي، لا تحكر الاستعمال على ما ورثناه في معاجمنا القديمة، وإلا فما قيمة المعاجم التي أُلِّفت عبر القرون؟ ولماذا لم يكتفِ اللغويون بما ورثناه من معجم العين للخليل والصحاح للجوهري وغيرهما؟

لذا يجب على المصحِّح اللغوي أن يراعيَ طبيعة النص الذي يُصحِّحه: هل هو نص لمؤلِّف تراثي أم نص لمؤلِّف معاصر؟ فإذا كان النص تراثيًّا فلا يحق له أن يصوبه حتى يرجع لمحققه ليراجع نُسخه الخطية المعتمدة، وأن يُقرَّ النص على حاله حتى لو اعتمد على وجهٍ من اللغة مرجوحٍ، وألَّا يجازفَ بتصويب النص كما هو واقع من كثير من المصحِّحين دون روية. أما إذا كان النص لمؤلف معاصر فله أن يصوِّب وَفق القواعد اللغوية المرعية وأن ينحوَ نحو اللغة الفصيحة العالية بتنسيق مع المؤلف إن كان موجودًا، وإلا فيلزمه احترام لغة المؤلف أيضًا.

- الثالث: الاقتصار على المعاجم اللغوية القديمة:

إن بعض المصحِّحين اللغويين ينظرون للمعاجم اللغوية المعاصرة نظرة ازدراء، ولا يعتدون بها، بحجة أنها تقرُّ كلمات لم يستعملها القدامى. وهذا الكلام عارٍ عن الصحة فإن اللغة العربية لغة اجتماعية دخلها وما زال يدخلها الكثير من الكلمات غير العربية، وهذه من مميزات اللغة العربية أنها تستوعب كلمات جديدة وتُجري عليها أحكامها اللغوية والنحوية.

وهنا يجب على المصحِّح اللغوي أن يعتدَّ بما صدر من معاجم حديثة عن المجامع اللغوية وغيرها من مؤسسات تسعى لمواكبة هذا التطور الهائل في العالم من مخترعات حديثة تسمَّت بأسماء غير عربية، وليكن شعار المصحِّح اللغوي: «استَشِرْ أكثرَ من معجم لغوي».

- الرابع: الاقتصار على كتب الأخطاء اللغوية في تكوين الخبرة:

لعلي لا أبالغ إن قلتُ: إن جنايةَ كتب الأخطاء اللغوية على المصحِّح اللغوي أكثرُ من إفادتها له، فبعض المصحِّحين اللغويين يستسهلون الأمر، ويقتصرون في بناء معارفهم اللغوية على كتب الأخطاء اللغوية التي جازفَ بعضُ مؤلِّفيها في تخطئة الصواب دون دليل صحيح يسلمُ لهم، ومع كثرة المؤلفات في هذا الصدد مؤخرًا اتسع الخرق على الراقع، وزادت الفجوة بين المصحِّح اللغوي وكتب التراث التي يجب عليه أن يتسلح بها قبل أن يلج هذا المضمار.

- الخامس: عدم التحقُّق من مذاهب النحاة:

يسارع المصحِّح اللغوي بتخطئة كلمة أو جملة أو تركيب بناءً على رأيٍ حفظَه عن مدرسة من مدارس النحو أو اعتمادًا على قول أحد النحاة، ولو رجعَ لكتب النحاة لعلم أن المسألة خلافية، وفيها مذاهب، وقد يكون الراجح مع غيره، بل إن كثيرًا من المسائل التي اشتهرت أنها مسائل خلافية عند التحري والتوثيق يُعلم أنها ليست خلافية، وأن الخلاف فيها لا يقوم على ساق الدليل، وقد وقع هذا في كثير من المسائل التي نُسبت للكوفيين وهم منها براء، بل إن العالم الواحد قد يكون له أكثر من رأي في المسألة الواحدة في كتبه، بل قد يكون له رأيانِ متعارضانِ في كتاب واحد مثلما وقع لابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب[1].

([1]) ومن ذلك قوله في فصل «لا» من مغني اللبيب ٣٠٢/٣: «فإذا قيل: (جاءَني زيدٌ لا بلْ عَمرٌو)، فالعاطفُ (بل)، و(لا) ردٌّ لما قبلها، وليستْ عاطفةً». انتهى.

قلتُ: هذا معارِضٌ لقولِه في فصلِ « بل » من حرفِ الباء من مغني اللبيب ١٨٩/٢، ١٩٠: «إنَّ (لا) تُزاد قبلَها لتوكيدِ الإضرابِ بعدَ الإيجابِ، ولتوكيدِ تقريرِ ما قبلَها بعد النفيِ». فإنَّ قولَه هنا: « و(لا) ردٌّ لما قبلهَا » صريحٌ في أنها لنفيٍ ما قبلَها، فليستْ بزائدةٍ، وهو خلافُ ما تقدَّمَ.

- السادس: غياب الحسِّ البلاغي:

بعض المصحِّحين اللغويين يغيبُ عنه الاستعمال البلاغي والمجازي لكثير من كلمات اللغة وتراكيبها، ويقتصر على المعنى الوارد في بطون المعاجم القديمة، ويُحاكم له كتابات المعاصرين، فيُسرع إلى تخطئة الصواب بحجة أنه لم يَرِدْ في المعاجم وكتب اللغة والنحو. لذا وجب عليه أن يعلم أنه ليس كل شيء يجب أن يكون في الكتب، بل ليست كل كلمات اللغة مجموعة في معاجمنا، فهناك كلمات لم ترد في المعاجم، وهناك كلمات استُعملت استعمالًا مجازيًّا ينبغي التنبُّه لها[1].

- السابع: الاعتماد على الذهن:

بعض المصحِّحين اللغويين يركن في التخطئة والتصويب على موروثه العلمي الذي تلقَّاه أيام الدراسة أو بعدها، فيصوِّب ويخطِّئ بناءً على معلوماته القديمة، ومعلوم أن الذهن خوَّان، والمرء عرضة للنسيان، فضلًا عن صعوبة استحضار كل المعلومات التي تلقاها، فضلًا عن أنه لم يحصِّل كل ما يجب تحصيله، ويزداد الأمر أهميةً إذا كان يصحِّح نصًّا بعيدًا عن تخصُّصه خاصةً النصوص الشرعية، فإنها تحتاج إلى عناية كبيرة ودقة فائقة في تحري الصواب من الخطأ. ولذا يجب على المصحِّح اللغوي أن يصطحبَ أدواتِه التي يستعين بها على مهنته من معاجم وغيرها من كتب تخصُّ الفن الذي يراجع فيه.

---

(1) ولذا جرت عادة المحقِّقين أنهم يعقدون فهرسًا بعنوان «ألفاظ من اللغة أخلَّت بها المعاجم» مثل ما صنعه محمود شاكر في فهارس كتاب «طبقات فحول الشعراء»، بل قد ترد كلمات ليس في كتب العربية قاطبة مثل فهرس «كلمات لم ترد في كتب اللغة والمعاجم» الذي صنعتُه في فهارس تحقيقي لكتاب «الأصول في النحو» لابن السراج.

- الثامن: طغيان العامية على الفصحى:

كان لانتشار العامية على ألسن الناس من عاميين ومثقفين ومتخصصين في جميع البلدان، بالغُ الأثر في تخطئة الصواب وتصويب الخطأ، ويشهد بذلك واقع التصحيح اللغوي حيث يقع كثير من المصحِّحين في تخطئة الصواب ظنًّا منه أنه خطأ، اعتمادًا منهم على الموروث اللغوي المكوَّن في غالبه من عامية مبتذلة نشأنا عليها، وصارت جزءًا لا يتجزَّأ من مكوِّنات لغتنا العربية، نتيجة سماع الإعلام المرئي والصوتي ومطالعة الجرائد والمجلات، وغالبها يكتب بالعامية مراعاةً – كما يزعمون – لمستوى القرّاء، فتراهم ينزلون لمستواهم اللغوي، بل يُغرقون فيستعملون ألفاظهم وتراكيبهم، واتَّسع الخرقُ على الراقع بوجود وسائل التواصل الاجتماعي التي يُكتب فيها بلا رقابة. كلُّ هذا وغيرُه كثير قد أثَّر على لغتنا الفصحى تأثيرًا كبيرًا، فصرنا نظنُّ الصواب خطأً والخطأَ صوابًا، فنضبط مثلًا كلمة «فَلْسٍ» بكسر الفاء جريًا على المتعارف عليه في العامية، والصواب فتح الفاء منها.

- التاسع: تضارُب الآراء بين كتب علوم العربية:

غياب المنهج الموحَّد في طرح القاعدة بين كتب علوم العربية قاطبة أكبر سبب من أسباب الوقوع في الوهم وتخطئة الصواب وتصويب الخطأ، وهذه الظاهرة واقعة بين النحويين واللغويين، فترى النحويين القدامى لا يحتجون غالبًا بالحديث النبوي على الأحكام النحوية، بعكس اللغويين الذين يجيزون الاحتجاج به بل يكثرون منه، بل إن هذا التمايز واقع بين النحويين البصريين والكوفيين، فترى الكوفيين يجيزون شيئًا ولو لم يكن له إلا شاهد واحد، بعكس البصريين الذين لا يجيزونه إلا إذا كانت أدلته ظاهرة متكاثرة.

والأشد من هذا وذاك وقوع التضارب بين آراء النحوي الواحد، فتراه يجيز حكمًا ما، ثم يأتي في نهاية حياته فيغير هذا الحكم في كتاب له آخر، حتى ألَّف بعضهم في تطور آراء نحوي معين، مثل ما كتبه حسن موسى الشاعر في تطور آراء ابن

هشام الأنصاري المصري بعنوان «تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري»، وكتب عبد الهادي أحمد فراج بحثًا للماجستير بعنوان «اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الأشموني للألفية»، بل أشد من هذا أن تتضارب آراء النحوي الواحد في الكتاب الواحد، فإن ابن هشام[1] لم يجز في كتابه المغني قول: «لا غير»، وزعم أنها لحن، وأن الصواب: «ليس غير»، ثم تراه يستعملها كثيرًا في كتابه المغني نفسه فضلًا عن غيره.

وهذا أيضًا واقع بكثرة في معاجم اللغة العربية، فترى معجمًا يجيز استعمال لفظ ما أو تركيب ما، ثم يأتي من بعده معجم آخر ليستدركَ عليه، ويصوِّب ما وقعَ فيه المتقدِّم، وما أكثرَ الاستدراكات على معجمَيِ الصِّحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروزآبادي!

- **العاشر: الخلل في نسبة الآراء:**

كثرت هذه الظاهرة في علوم العربية، فترى أحدهم ينسب لسيبويه حكمًا لم يسمع به سيبويه، وقد أطلَّت هذه الظاهرة برأسها قديمًا لأسباب؛ منها كثرة التأليف، والبُعد عن المشافهة، وشيوع التساهل في الرواية؛ لأن اللغة – على حدِّ قولهم – ليست دِينًا ولا عملًا مَسنُونًا. يقول ابن جني[2]: «فهذا – لَعمري – شائع؛ لأنه شعر وتحريفه جائز؛ لأنه ليس دِينًا ولا عملًا مسنونًا».

ولمَّا كثرت المؤلفات وشاع الاضطراب في النقل بدأ أهل العلم يميزون الكتب المحققة المحرَّرة عن غيرها حتى قال ياقوت الحموي في شأن كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج: « وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه»[3].

---

(1) مغني اللبيب تحقيق الخطيب ٢/٤٣٥.

(2) المحتسب ١/٢٩٨.

(3) معجم الأدباء: ٦/٢٥٣٦.

وقد ذكرتُ في دراستي التي قدمتُ بها لتحقيق كتاب الأصول في النحو لابن السراج، أكثرَ من خمسَ عشرةَ مسألةً نُسبت إلى المصنِّف، والصواب أنه لم يقل بها بل قال بعكسها في أشهر كتاب له، وهو الأصول.

وقد عقد الدكتور محمد خير الحلواني بحثًا بعنوان «الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف» في نقد كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، لكثرة ما نسبه للكوفيين من آراء لا تصح نسبتها لهم على الحقيقة، وانتهى إلى نتيجة هي أن كثيرًا من المسائل الخلافية ليست خلافية، وإنما هي جهل من النقلة، أو تدليس من أبي البركات نفسه؛ لأنه لم ينقل آراء الكوفيين من كتبهم أنفسهم.

- الحادي عشر: إهمال دراسة علم العروض:

يُعدُّ علم العروض من أهم العلوم التي يجب على المصحِّح اللغوي أن يتزوَّد بها؛ إذ لا يخلو كتاب لغوي أو شرعي من أبيات شعرية قد يقع الوهم في ضبطها، ومن الشواهد النحوية السيّارة قولُ الشاعر:

إنَّ الثمانِينَ – وبلغتها – قَد أحَوجَتْ سَمعِي إلى تَرجُمانْ

وقد كنتُ أحفظُ هذا الشاهد على أنه من قافية النون المكسورة، حتى جاء يومٌ وقطَّعتُ البيتَ تقطيعًا عروضيًّا، فعلمتُ أن قافيته النون الساكنة، ولا يستقيم إلا على بحر السريع بدلالة شطره الأول. فتأمّل – يا رعاك اللَّه – مدى أهمية علم العروض في ضبط النص، وكُن على بصيرة!

* * *

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

أضربُ هنا أمثلة تطبيقية من واقع العمل في التصحيح اللغوي، وهي مسائل يظنُّها المصحِّحون اللغويون خطأً، فيُغيِّرونها عن وجهها الصحيح لغةً إلى وجهٍ آخرَ غيرِ صحيح أو صحيح مرجوح، والحق أن الوجه المذكور صواب، وقد وجب الإبقاء عليه؛ لأنه اختيار المؤلف، ولا يحقُّ للمصحِّح والحالةُ هذه أن يتصرَّف فيه، وإنما غاب عن المصحِّح وجهُ صحته، وقد قسّمتُ هذه المسائل على مطلبين:

المطلب الأول: المسائل النحوية:

المسألة الأولى: تخطئتهم عطفَ «بينَ» المضافةِ إلى اسمٍ ظاهرٍ بالواو، على «بينَ» أخرى مضافةٍ لاسمٍ ظاهرٍ:

فيُخطئون قول القائل: « المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمرٍو»، بحجة أنه لا يجوز في مثل هذا تكرار «بين»، ويزعمون أن الصواب: «المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو».

ولعل الحريريَّ أولُ مَن بدعَ هذه القاعدة؛ إذ يقول تحت عنوان «بين: لا تُضاف إلى مفرد»[1] ما نصُّه: «يقولون: (المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمرٍو)، بتكرير لفظة (بينَ) فيُوهَمون فيه، والصواب أن يقال: (بينَ زيدٍ وعمرٍو)، كما قال سبحانه: ﴿ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ ﴾ [النحل: ٦٦] والعلة فيه أن لفظة (بين) تقتضي الاشتراك فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع، كقولك: المال بينهما والدار بين الإخوة».

ثم قال: «وأظنُّ أن الذي أوهمَهم تكريرُ لفظة (بينَ) مع الظاهر، ما رأوه من وجوب تكريرها مع المضمر في مثل قوله: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] وقد

([1]) درة الغواص في أوهام الخواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، للحريري ص٢٦١ وما بعدها.

وَهَموا في المماثلة بينَ الموطنينِ، وخفي عليهم الفرقُ الواضحُ بين الموضعينِ، وهو أن المعطوف في الآية قد عُطِفَ على المضمر المجرور الذي من شرط جواز العطف عليه عند النحويينَ من أهل البصرة، تكريرُ الجار فيه كقولك: مررتُ بهِ وبزيدٍ». انتهى كلامه.

هذا كلام الحريري وقد رأيتَ – أخي القارئ – أنه عزاه للبصريين بلا دليل، بل إن سيبويه[1] نفسه وهو زعيم البصريين جرى قلمه في كتابه في غير موطن على هذا الاستعمال الذي أنكره.

ثم جاء العلَّامة ابن بَرِّي في حاشيته على درة الغواص[2] ليردَّ زعم الحريري بقوله: «إعادةُ (بينَ) هنا جائزةٌ على جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب، كقول الأعشى[3]:

بَينَ الأشَجِّ وبَينَ قَيسٍ باذِخٌ ... بَخٍ بَخٍ[4]، لِوالِدِهِ، ولِلمَولُودِ!

وقال عدي بن زيد[5]:

.... بَينَ النَّهارِ وبَينَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

(1) انظر كتابه ١/١٢٧، ٣٠٠، و٢/٤٨، ٣/١٣.

(2) حاشية ابن بري على درة الغواص ص٢٦١.

(3) أمالي ابن الشجري ٢/١٧٤.

(4) في طبعة حاشية ابن بري: «بخ» واحدة، وهو تحريف، والتصويب عن أمالي ابن الشجري.

(5) عجز بيت له في ديوانه ص٥٩، وصدره:

.... ـَ الشَّمسَ مِصْرًا لا خفاءَ بِهِ

وقال ذو الرُّمَّة[١]:

بَينَ النَّهارِ وبَينَ اللَّيْلِ مِنْ عَقِدٍ عَلَى جَوانبِهِ الأسْباطُ والهَدَبُ

في أبيات كثيرة تشهد لذلك، فعُلِمَ من هذا أن إعادة (بينَ) لا تُفسدُ النَّظمَ ولا المعنى كما توهَّمه المصنِّفُ[٢]». انتهى كلامه.

ثم جاءت بعض كتب التصحيح اللغوي تسبِّح بحمد هذه القاعدة التي بدعَها الحريري بغير رويَّة، متغافلين استدراك العلامة ابن برِّي تارةً ومنكرين له أخرى.

ومن هذه الكتب كتاب «معجم الأخطاء الشائعة»[٣] لمحمد العدناني؛ إذ يقول: «وأنا أُوثر الاكتفاء بذكر كلمة (بين) الأُولى، في عطف اسم ظاهر على آخَرَ، وحذفَ الثانية».

وكأني بالعدناني هنا يجري في فلك الحريري ومَن شايعَه على استحياء يظهر في كلمة «أُوثر» هذه التي لا تدلُّ على جزم برأيٍ. ونسب إميل يعقوب إلى الدكتور أحمد مختار عمر القولَ بتخطئة هذا الأسلوب، والذي وقفتُ عليه عكس ذلك، فليُحرَّر[٤].

بل وقع مثل هذا في كتاب «دليلك إلى الصواب اللغوي»[٥] الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ إذ يقول: «من الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام تَكرارُ كلمة (بينَ) في مثل: حدوث صراع بين العرب وبين إسرائيل، والصواب أن يقال: بين

---

(١) ديوانه ص٢٧.

(٢) يقصد الحريري.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص٤٦.

(٤) معجم الخطأ والصواب لإميل يعقوب ص٩٥، والعربية الصحيحة لمختار عمر ص١٨٣.

(٥) دليلك إلى الصواب اللغوي، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ص٦، ٧ بتصرف يسير.

العرب وإسرائيل، ولا يصح تكرار (بينَ) إلا مع الضمير مثل: بينهم وبين الإسرائيليين».

ثم جاء قرار المجمع اللغوي بالقاهرة[1] في جلسته الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٦ من مارس ٢٠٠٨م، بصحة هذا الأسلوب، بِناء على بحث مقدَّم من الدكتور محمد رجب الوزير، وإليكم نص القرار:

«خطَّأَ بعضُ اللغويين عطف (بين) المضافِ إلى اسم ظاهر بالواو على (بين) المضاف إلى اسم ظاهر قديمًا، وخطَّأَه البعضُ حديثًا. هذا على الرغم من شيوع هذا الاستعمال في العربية المعاصرة... وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع، واتخذت فيه القرار التالي: تقترح اللجنة إجازة عطف (بين) إلى اسم ظاهر بالواو، على (بين) المضاف إلى اسم ظاهر؛ تيسيرًا وتوسُّعًا وعند الحاجة».

ولن أتوقَّف عند حيثيات القرار المجمعي المبنية على الأدلة التي سِيقت في الورقة البحثية المقدَّمة للمجمع، ولكن أنبِّه هنا على أن شيوع الاستعمال المعاصر ليس دليلًا على فصاحة هذا الاستعمال أو غيره.

علمًا بأن البحث المقدَّم للمجمع استدل على جواز هذا الاستعمال بستة شواهد شعرية من الشعر العربي القديم، وبأربعة نصوص نثرية قديمة. وأقول: ما كان أغناه عن كل هذا لو كلَّف نفسه النظر في الحديث النبوي الشريف، بل ما كان أغناه لو نظر في صحيح البخاري فقط، وسأسرد لكم عدة أحاديث شاهدة على صحة هذا الاستعمال من صحيح البخاري فقط من باب التمثيل وليس الحصر، وهاكم نصها:

---

(1) كتاب في أصول اللغة، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩/٥، وانظر البحث المقدم في ص١٥٠ من نفس الجزء.

١ – عن أبي جمرةَ قال[١]: «كنتُ أترجمُ[٢] بينَ ابنِ عباسٍ وبينَ الناسِ...».

٢ – خرج ابن عباس[٣] يقول: «إنَّ الرزيةَ كلَّ الرزية، ما حالَ بينَ رسول اللَّه ﷺ وبينَ كتابه».

٣ – عن أبي سعيد الخدري[٤]، قال: خطبَ النبي ﷺ فقال: «إنَّ اللَّه خيَّر عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده فاختارَ ما عند اللَّه».

٤ – عن سهل بن سعد[٥]، قال: « كان بينَ مُصلَّى رسول اللَّه ﷺ وبين الجدار ممرُّ الشاة».

٥ – عن أبي هريرة[٦] قال: « كان رسول الله ﷺ يسكتُ بين التكبير وبين القراءة إسكاتةً».

٦ – عن عبد اللَّه بن عباس[٧] رضي الله عنهما ، قال: «انطلقَ النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدِينَ إلى سوقِ عُكاظٍ، وقد حِيلَ بينَ الشياطينِ وبينَ خبر السماء».

٧ – عن أبي سعيد الخدري[٨]، رضي الله عنه قال: خطبَ رسولُ اللَّه ﷺ الناسَ وقال: «إنَّ اللَّه خيَّر عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختارَ ذلك العبدُ ما عند اللَّه».

---

(١) البخاري رقم ٨٧.

(٢) قوله: «أُترجم»؛ أي: أُعبِّر للناس ما أسمع منه.

(٣) البخاري رقم ١١٤.

(٤) البخاري رقم ٤٦٦.

(٥) البخاري رقم ٤٩٦.

(٦) البخاري رقم ٧٤٤.

(٧) البخاري رقم ٧٧٣.

(٨) البخاري رقم ٣٦٥٤.

٨ – عن عائشةَ[١] زوجِ النبيِّ ﷺ الت: «لما ثَقُلَ رسولُ الله ﷺ واشتدَّ به وجعُه، استأذنَ أزواجَه أن يُمرَّضَ في بيتي، فأذِنَّ له، فخرجَ وهو بينَ الرجلينِ تخطُّ رِجلاه في الأرض، بينَ عباس بن عبد المطلب وبينَ رجلٍ آخَرَ».

الخلاصة أنه لا جديد في أحكام اللغة العربية، وأن ما زعمه الحريري وتبنَّتْه أقلام الكُتَّاب من بعده لا دليل عليه، وأن تكرار (بينَ) في مثل قولنا: «المالُ بينَ زيدٍ وبينَ عمرٍو» شائعٌ في النثر والشعر العربي قديمًا وحديثًا بلا نكير.

المسألة الثانية: تخطئتهم دخولَ «أل» التعريف على كلمة «كلّ» و«بعض»[٢]:

فجملة «الكلُّ ناجحٌ» عندهم خطأ، ويزعمون أنها لم ترد معرَّفةً، وأن الصواب: «كلٌّ ناجح»، وينسحبُ الحكم نفسه على كلمة «بعض»، والمسألة خلافية بين النحاة من قديم، والكلام فيها على قولين:

الأول: مذهب المانعين: وهو مذهب جماعة منهم الأصمعي وأبو حاتم السجستاني وابن خالويه، ونقله عنهم جماعة، واختاره محمد العدناني[٣].

وفي ذلك يقول أبو حاتم السجستاني[٤]: «قلتُ للأصمعي: رأيتُ في كتاب ابن المقفع: (العلم كثير، ولكنَّ أخذَ البعض خيرٌ من ترك الكل). فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في (بعض وكل)؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن:

---

(١) البخاري رقم ٤٤٤٢.

(٢) انظر للتوسّع بحثًا بعنوان: كلمة «بعض» في الدرس النحوي؛ دلالتها وأحكامها، للدكتور محمد محمد أحمد عبد الباري، بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، عدد ٣٥، ديسمبر ٢٠٢٠م، ص١٣٠٠ – ١٣٦٧، وفيه المبحث السابع: دخول الألف واللام على «بعض» ص١٣٣٤ – ١٣٥١، وقد تعرَّض فيه الباحث لتعريف الكلمتين «كل» و«بعض».

(٣) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص٢٢١، ٢٢٢.

(٤) تهذيب اللغة ٣١١/١، ولسان العرب ١١٩/٧، وتاج العروس ٢٤٣/١٨.

﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]. قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما، لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنِبْ ذلك فإنه ليس من كلام العرب».

وحكى السيوطي[١] عن ابن خالويه قوله: «العوام وكثير من الخواص يقولون: الكلُّ والبعضُ، وإنما هو: كلٌّ وبعضٌ، لا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما معرفتان في نية إضافة، وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء».

والثاني: مذهب المجيزين:

أجاز دخول «أل» على «كل» و«بعض» عدد من النحاة منهم الأخفش وأبو علي الفارسي وابن الشجري، وهو الصحيح.

يقول أبو عليّ الفارسي فيما حكاه عنه ابن الشجري[٢]: « وممّا يدلّ على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: (مررتُ بهم كُلًّا)، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: (مررتُ بهم جميعًا)، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال فى جواز دخول الألف واللام عليه، ولا اعتبار بما وقع من المعارف فى مواقع الأحوال...».

ويقول ابن الشجري أيضًا[٣]: «دخول الألف واللام على (كلّ وبعض) جائز من جهتين: إحداهما: أنك لا تقدّرهما مضافين إلى معرفة، وإذا لم تقدّر إضافتهما إلى معرفة جريا مجرى «نصف» وغيره من النكرات المتصرّفة. والجهة الأخرى: أن يكون (كلّ) على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إيّاه حالًا بمعنى: جميعًا، فيجوز دخول

(١) المزهر في علوم اللغة ١٤٩/٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٣٤/١، ٢٣٥.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١، وانظر: العربية الصحيحة ص١٩٨.

الألف واللام عليه، كما دخلا فى الجميع، فقد ثبت بهذا أنّ من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطئ». انتهى.

المسألة الثالثة: تخطئتهم استعمالَ كلمة «نفْس» في غير التوكيد:

يزعمون أن قول القائل: « رأيتُ نفسَ الكتابِ» خطأ، وأن الصواب أن نقول: «رأيتُ الكتابَ نفْسَه»، وأن كلمة « نفس» لم ترد في الاستعمال في غير التوكيد المعنوي، وهذا ما ذهب إليه أسعد داغر ومحمد العدناني[1].

والحقّ أن استعمالها في غير التوكيد صحيح وارد في الاستعمال، ومن ذلك حديث النبي ﷺ لذي رواه ابن المبارك بسنده[2] وفيه: « بُعثتُ أنا والساعة كهاتينِ – وألصقَ أُصبُعَيه السبابةَ والوسطى – في نفْسِ الساعة».

وقد استعملها سيبويه في كتابه[3] في مواطن كثيرة منها قولُه: «وتكون النون في نفس الحرف بمنزلة نون: مِن وعن»، وقولُه: «وتجرى هذه الأشياء التى هى على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام»، وقولُه: «وليس هذا المضمر بنفس المظهر».

المسألة الرابعة: تخطئتهم نحوَ قول القائل: «كان زيد هو القائمُ» برفع «القائم»:

يذهبُ بعض المصحِّحين اللغويين إلى أن قول القائل: «كان زيد هو القائمُ» برفع «القائم» خطأٌ، وأن الصواب نصب «القائم»؛ لأنها خبر «كان». والحق أن الوجهين صواب؛ لأن «هو» ضمير فصل يجوز فيه ثلاثة أوجه: أن يكون مبتدأ، أو توكيدًا

---

(1) انظر: تذكرة الكاتب ص٥٣، ومعجم الأخطاء الشائعة ص٢٥٢. وقد استدرك إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب في اللغة له ص٢٥٧ على صنيع العدناني في تخطئة هذا الأسلوب؛ لأنه استعمله في مكان آخر منه ص٦٠ بقوله: «وتحملُ نفسَ المعنى في الآية ٣٢...».

(2) الزهد والرقائق لابن المبارك رقم ١٥٩٢.

(3) ١/٢٢٠، ٢٦٦ و٢/٢٤٢.

أو ضمير فصل. يقول ابن هشام[1]: «يجوز في الضمير المنفصِل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] ثلاثةُ أوجُه: الفصلُ وهو أرجحها، والابتداءُ وهو أضعفها ويختص بلغة تميم، والتوكيدُ». انتهى.

ولهذا شاهد من القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، قُرئ بنصبِ «الظالمين» ورفعِها. قال السمين الحلبي[2]: «العامة على الياء خبرًا لـ (كان)، و(هم) إما فصل وإما توكيد. وقرأ عبد اللَّه وأبو زيد النحويانِ[3] (الظالمون) على أن (هو) مبتدأ. و(الظالمون) خبره. والجملة خبر كان، وهي لغة تميم. قال أبو زيدٍ: سمعتُهم يقرؤون[4]: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠] بالرفع. وقال قيسُ بنُ ذُريحٍ:

تحنُّ إلى ليلى وأنتَ تركتَها ... وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقدرُ

برفع «أقدرُ» و«أنت» فصل أو توكيد». انتهى.

قال سيبويه[5]: «بلغنا أن رؤبة كان يقول: (أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منكَ)؛ يعني بالرفع».

المسألة الخامسة: تخطئتهم تسكينَ الياء من كلمة «سِنِين» عند الإضافة:

---

(1) مغني اللبيب ١١٣/٦.

(2) الدر المصون ٦٠٦/٩.

(3) لعل الأول – كما علق محقق الدر المصون – عبد اللَّه بن أبي إسحاق، والثاني أبو زيد الأنصاري. وانظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٤٠٠/٨.

(4) هذه قراءة شاذة انظرها: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ١٥٢/١٠.

(5) ٣٩٢/٢.

يظنُّ بعض المصحِّحين اللغويين أن الياء من كلمة «سِنِيْ» في نحو قولنا: «رحلَ إلى كبار العلماء في سِنِي عمره الأُولى»، أنها ياء النسبة، فيضرب على التسكين، ويشددها هكذا «سِنِيّ»، وهذا وهم فادح؛ لأن كلمة «سنين» ملحق بجمع المذكر السالم، والياء علامة الجمع في حالتَيِ النصب والجر، فإذا أُضيفت حُذفت النون ليس غير، ومن ذلك حديث البخاري[1]: «واجعَلْها عليهم سِنِينَ كسِنِيْ يُوسُفَ».

المسألة السادسة: حذف ألف «ابن» إذا وقعَت بين علمَين الثاني منهما أبٌ للأول:

يقول سعيد الأفغاني[2]: «لا تُلفظ ألف الوصل إلا أول الكلام، وتُحذف لفظًا وخطًّا من كلمة (ابن) إذا وقعت صفةً بين علمينِ ثانيهما أبٌ للأول: محمد بن عبد اللَّه». انتهى.

وهذا الكلام نصفه الأول صحيح، ونصفه الثاني فيه نظر، فتقييده حذف ألف «ابن» بالوقوع بين علمَين، هذا صحيح، أما زيادة «ثانيهما أبٌ للأول» فلا دليلَ عليها.

والدليل على ذلك قول الهُوريني[3] في مواطن حذف ألف «ابن»: «إذا وقع (ابن) بين علمَين متناسبَين؛ بأن يكون ثانيهما أبًا للسابق، ولو تنزيلًا».

فدلَّ قوله: «ولو تنزيلًا» على جواز أن يكون جدًّا للاسم الأول، مثل «عبد اللَّه بن مسعود» فمسعود ليس أباه، وإنما هو جده.

وأقدم من هذا ما قاله بدر الدين الدماميني[4] معلِّقًا على قول ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: فأمَّا قولُ جريرِ بنِ الخَطَفَى[5]:

---

(1) البخاري برقم ٨٠٤.

(2) الموجز في قواعد اللغة العربية ص٤٢.

(3) المطالع النصرية ص٣٤٢.

(4) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني ٣/٣٧٣، ٣٧٤.

(5) البيت في ديوانه ص١٧، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/٧٥.

وكائِنْ بِالأباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرانِي، لو أُصِبْتُ، هُوَ المُصَابَا!

ما نصه: «الذي ثبتَ في النُّسخِ التي وقفتُ عليها من هذا الكتابِ [أي: مغني اللبيب] إثباتُ ألفِ (ابن)، وينبغي أن يكونَ (جريرٌ) منوَّنًا، ولعلَّ هذا مِنَ المصنفِ مبنيٌّ على القولِ بأنَّ الألفَ إنما تُحذَفُ من (ابن) إذا وقعَ صفةً بينَ عَلَمَينِ، ولم يكن الابنُ مضافًا إلى الجدِّ، بل إلى الأبِ الأقربِ، وكذا التنوينُ لا يُحذَفُ مِنَ العَلَمِ الأولِ في هذه الصورة على هذا القول... و«الخَطَفَى» ليس أبًا أقربَ لجرير؛ وذلك لأنه جريرُ بنُ عطيةَ بنِ حذيفةَ، وحذيفةُ هو الخَطَفَى يُلقَّبُ بذلك».

وقال الدماميني في موطن آخر[1]: «واعلم أنه إذا وقعَ (ابن) صفةً بين عَلَمَينِ كان ذلك سببًا في تحفيفَينِ:

أحدهما لفظي، وهو حذفُ التنوين... والآخر خطِّيٌّ، وهو حذفُ الألف، ولم يتعرَّضْ له المصنفُ، ولا بأسَ بذكرِه تكميلًا للفائدة، فنقول: تُحذَفُ الألفُ خطًّا من (ابنٍ) المذكورِ إنْ لم يقعِ ابتداءَ سطرٍ. قال ابنُ الحاجب في أماليه[2]: وقياسُه أن يُكتبَ بالألف؛ لأن قياسَ الكتابة أن تُكتبَ كلُّ كلمةٍ بالحروف التي يُنطقُ بها عند الابتداء والوقف. والدليلُ على ذلك كتابتُهم (في اللَّهِ) بإثباتِ الياء في (في)، وإثباتِ الألف في (اللَّهِ). وكذلك إذا كتبتَ (قِهْ زيدًا) كتبتَ قافًا وهاءً؛ لأنك لو وقفتَ لقلتَ: (قِهْ)، فدلَّ على أن قياسَ (ابنٍ) أن تُكتبَ بالألف مطلقًا؛ لأنك لو ابتدأتَ به قلتَ: (ابنٌ)، وإنما حُذِفَتِ الألفُ اختصارًا لكثرتها، ولذلك حَذَفَتِ العربُ التنوينَ مِنَ الاسم الأول؛ فالعلةُ التي حَذَفَتِ العربُ التنوينَ لأجلِها هي التي حَذَفَ الكُتَّابُ الألفَ لأجلها.

---

(1) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ٤/٧٤١.

(2) أمالي ابن الحاجب ٢/٧٣٩، ٧٤٠ باختصار.

وإنما اشتُرطَ أن يكونَ بين عَلمَينِ وصفةً؛ لأنه إنما يكثرُ إذا كان كذلك. وإنما اشتُرطَ ألَّا يكونَ في أولِ سطرٍ؛ لأنه إذا كانَ أولَ سطرٍ كان في محلٍّ يُبدأُ به غالبًا؛ لأن القارئَ ينتهي إلى آخر السطر، ثم يبتدئ بأولِ السطرِ الذي بعده، فكرهوا أن يكتبوه على غيرِ ما يُوجبُه النطقُ به غالبًا. وحذفُهم الألفَ، وإنْ كان على خلاف القياس، إنما كان لكونه أُجرِيَ مُجرَى الوصل الغالب فيه، فإذا فاتَ ذلك المعنى الموجِبُ للحذفِ لم يكنْ للحذفِ وجهٌ».

وكذلك يقول السيوطي[1] في تَعداده لمواضع حذف همزة الوصل: «ابن: الواقع بين علمَين صفةً مفردًا سواء كانا اسمَين أم كنيتَين أم لقبَين أم مختلفَين نحو: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، هذا أبو بكرِ بنُ أبي عبدِ اللَّه، وهذا بطةُ بنُ قُفَّةَ. ويُتصوَّر في المختلفَين ستة أمثلة.

وحكى أبو الفتح عن متأخِّري الكُتَّاب أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدَّمت أو تأخَّرت. قال: وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم؛ لأن حذف التنوين مع المكنَّى كحذفه مع الأسماء، وإنما هو لجعل الاسمَين اسمًا واحدًا، فحُذفت الألف؛ لأنه توسَّط الكلمة. اهـ.

وقال أبو حيان: الألف تُحذف من الخطِّ في كل موضع يُحذف منه التنوينُ، وهو يُحذف مع المكنَّى مثل ما يُحذف مع الأسماء الأعلام. قال[2]:

فلَم أجبُنْ ولَم أنكُلْ ولَكِنْ يَمَمْتُ بها أبا صَخرِ بنَ عَمرِو

(1) همع الهوامع للسيوطي ٣١٨/٦، ٣١٩.

(2) بلا نسبة في كتاب سيبويه ٥٠٦/٣.

قال: وشرطَ ابنُ عُصفور أن يكون (ابن) مذكَّرًا، وهو خلاف ما جزمَ به ابنُ مالك مِن إلحاقهم: فلانةَ بنتَ فلانة، بفلانِ بنِ فلان. ولو لم يكن (ابن) صفة بل كان بدلًا أو خبرًا لم تُحذف ألفه».

المسألة السابعة: تنوينهم العَلَمَ الموصوف بكلمة «ابن»[1]:

يُنوِّن بعض المصحِّحين العلمَ الموصوف بكلمة «ابن»، مضافًا إلى علم آخر، نحو: «عليٌّ بنُ أبي طالب»، ظنًّا منهم أن هذا وجه صحيح، وإنما الراجح أن العلم الموصوف بكلمة «ابن» لا يجوز تنوينه؛ من قِبل أن العلم إذا وُصف بـ «ابن فلان» فقد جُعلا معًا كالاسم الواحد.

وقتد حكى التِّبريزي في شرح الحماسة[2] في هذه المسألة لغتَين: الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة، وثانيتهما: جواز التنوين. قال في شرح قول قِرْواشِ بنِ حَوطٍ الضَّبِّيّ:

نُبِّئتُ أنَّ عِقَالًا ابنَ خُوَيلِدٍ ... بنِعافِ ذِي غُذُمٍ وأنَّ الأعلَما

يَنمِي وَعِيدُهما إليَّ وبَينَنا ... شُمٌّ فَوارِعُ مِن هِضابِ يَرَمْرَما

ما نصه: « والأجود في العلم وقد وُصف بالابن أو الابنة مضافَين إلى عَلم أو ما يجري مجراه – تركُ التنوين فيه، وقد نوَّنَ هذا الشاعرُ (عقالًا)، وإذ قد فعل ذلك فالأجود في (ابن خويلد) أن يُجعل بدَلا، ويجوز أن يُجعَلَ صفةً على اللغة الثانية». اهـ.

---

(1) ولقد أرسل لي أحد أصحابي كتابًا له راجعَه عند أحد المصحِّحين اللغويين، فإذا بالكتاب كله يجري على هذا النمط بتنوين كلمة «ابن» حالةَ وقوعها بين عَلمين الثاني منهما أبٌ للأول، فلما راجعنا المصحِّح إذا به يصرُّ على رأيه زاعمًا أنه الرأي الراجح وأن المسألة خلافية!

(2) شرح أشعار الحماسة للتبريزي ص٦٤١، وحكاه عنه المرزوقي في شرحه على الحماسة ص١٤٥٩.

وقد نقل محقِّقو شافية ابن الحاجب[١] نصَّ التِّبريزي السابقَ مصدِّرينه بقولهم: «المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة (ابن) إذا وقعَت بين علمَين ثانيهما أبٌ للأول، وكانت وصفًا لأولهما وجب أمرانِ: أحدهما: حذف ألف (ابن) في الخط، وثانيهما: حذف تنوين العلم الأول إن كان منوَّنًا».

ويقول المرزوقي في شرحه الحماسة[٢]: « وقوله: (يا حارِ بنَ عمرٍو) الترخيم في قول من يقول في النداء: (يا حارث بن عمرو)، فيضمُّ وينوِّن في غير النداء، فيقول: (هذا زيدٌ بنُ عمرٍو). وأحسنُ منه في قول مَن يقول: يا حارثَ بنَ عمرٍو، فيفتحُ ويجعلُ الأول والثاني بمنزلة شيء واحد».

وهذا النص علَّق عليه المحققان: أحمد أمين وعبد السلام هارون، بقولهما: «هذا نصّ نحو نادر».

ولعل المرزوقي استوحاه من كلام لابن جني[٣] يقول فيه: «كان القياس ألا يجوز ترخيم الاسم الموصوف بـ(ابن)، من قِبل أن العلم إذا وُصف بـ(ابن فلان) فقد جُعلا معًا كالاسم الواحد...».

ويقول الدكتور أحمد مختار عمر[٤] مخطئًا تنوين العلم الموصوف بكلمة «ابن»: «ومن الأخطاء أيضًا تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) مثل: قال محمدٌ بن علي... والصواب بدون تنوين: محمدُ بن علي».

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي ٢/٢٣٤ هامش ١.

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي ص١٤٣١.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص٤٥٦.

(٤) العربية الصحيحة ص٢٠٧.

المسألة الثامنة: تخطئتهم تسكينَ الياء من كلمتَي «الحادي» و«الثاني» في الأعداد المركبة؟

يذهبُ بعض المصحِّحين إلى أن الياء من كلمتَي «الحادي» و«الثاني» في الأعداد المركبة مبنية على الفتح بإطلاق؛ تعميمًا للقاعدة التي تنصُّ على أن الأعداد المركبة مبنية على فتح الجزأين، والصواب أنه يجوز فيه الوجهان: فتح الياء وإسكانها لقول الزمخشري[1]: « وتقول الأول والثاني والثالث، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر، بفتح الياء وسكونها».

وكذا أجاز الشاطبي[2] الوجهين بقوله: «وقولُه [أي ابن مالك]: (فجِئْ بتركيبَينِ) دليلٌ على أن (الحادي) ونحوَه هنا مركب كـ: أحدَ عشرَ، وذلك صحيح، لأنه اسم غير مشتق كأحد، فيكون إذًا بناؤه على الفتح، وهذا يعطي أن يكون ما آخره ياء قبلها كسرة، كـ: حادي وثاني مفتوحًا كغيره، إلا أنهم أجازوا فيه الوجهين: الفتحَ لأن هذه الياء تتحركُ في المؤنث، نحو: حاديَةَ عشرةَ، والإسكانَ جريًا على ما اطُّردَ في الاسمَين المركبَين نحو: مَعدِ يكَربَ. قاله الشلوبين».

وهذا حجة أيضًا على مَن أوجبَ إسكان الياء فقط في هذه المسألة مثل الغلاييني[3] الذي قال: «وما كان من العدد على وزن (فاعل) مركبًا من العشرة – كالحاديْ عشر إلى التاسعَ عشر – فهو مبني أيضًا على فتح الجزءين، نحو: جاء الرابعَ عشرَ. رأيت الرابعةَ عشرةَ، مررت بالخامسَ عشرَ.

---

(1) المفصل ص٢٧١، وانظر: شرح ابن يعيش ٢٨/٤، والتذييل والتكميل ٣٦٦/٩.

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٨٨/٦.

(3) جامع الدروس العربية ١٧/١.

إلا ما كان جزؤه الأول منتهيًا بياء، فيكون الجزء الأول منه مبنيًّا على السكون، نحو: جاء الحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ، ورأيت الحاديْ عشر والثانيْ عشرَ، ومررت بالحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ».

المسألة التاسعة: تخطئتهم كتابةَ تمييز العدد في صورة من صوره:

معلوم أنه تصح قراءة الأعداد المعطوفة من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار. مثال : عندي ١٣٤٥ كتابًا. نقول فيها: «عندي ألف وثلاثمائة وخمسة وأربعون كتابًا» أو: «عندي خمسة وأربعون وثلاثمائة وألفِ كتابٍ».

ورجَّح بعض النحاة أن قراءة الأعداد من اليمين إلى اليسار أفصح؛ لأن اللغة العربية تُقرأ من اليمين.

وبناءً عليه يُكتب التمييز جمعًا أو إفرادًا حسب نوع العدد الذي يسبقه، ومن ذلك مثلًا قول القائل: «قرأت كتابًا فيه ١٠٣ صفحةٍ» بإفراد كلمة «صفحةٍ» على أن العدد مقروء من اليمين إلى اليسار هكذا: «فيه ثلاثٌ ومئةُ صفحةٍ»، فتردُ الجملة على المصحِّح اللغوي، فيظنُّ أن التمييز خطأ، فيصوِّب كلمة «صفحة» ويكتبها «صفحات»، بناءً على أن العدد مقروء من اليسار هكذا: «فيه مئةٌ وثلاثُ صفحاتٍ»، والوجهان صحيحان، بل إن القراءة من اليمين – كما رجَّح بعض النحاة – أفصح وَفقًا لنظام اللغة العربية، ولا داعي لتخطئة لا أساس لها!

المسألة العاشرة: تخطئتهم دخولَ الباء على كلمة «دون»:

يذهبُ بعض المصحِّحين إلى أن استعمال دخول الباء على كلمة «دون» خطأ، ولذا يخطئون نحو قول القائل: «سافرتِ المرأةُ بدون محرم»، زاعمين أن الصواب: «سافرتِ المرأةُ دون محرم»، بحجة أنها لم ترد في القرآن الكريم إلا بدخول حرف الجر «مِن» عليها في عشرات المواضع، ولو كان دخول الباء عليها فصيحًا لورد في القرآن.

والحق أنه أسلوب فصيح لا اعتراض عليه، وليس القرآن هو المصدر الوحيد للشواهد اللغوية وإن كان أعلاها مكانةً، فقد وردت شواهد صحيحة من الحديث الشريف تؤيد هذا، ومن ذلك ما وقع في صحيح مسلم من حديث سلمان الفارسي[1]: «لا يَستَنجي أحدُكم بدونِ ثلاثةِ أحجارٍ». وفي مستدرك الحاكم[2]: عن عبد اللَّه بن مسعود، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن إبليس يئس أن تعبد الأصنام بأرض العرب، ولكنه سيرضى بدون ذلك منكم بالمحقرات من أعمالكم...».

وله شاهد من الرجز[3]:

أعدَدتُهُ لِلخَصْمِ ذِي التَّعَدِّي كَوَّحْتُهُ مِنكَ بِدُونِ الجَهدِ

المسألة الحادية عشرة: قصرهم استعمالَ كلمة «كافَّةً» على الحالية فقط:

يشيع في أوساط التصحيح اللغوي تخطئة استعمال كلمة «كافة» في غير النصب على الحالية، زاعمِين أن هذا غير فصيح، وأن هذه الكلمة لم ترد في القرآن الكريم إلا منصوبة على الحالية، ويقولون: قل: «الناس كافةً» ولا تقل: «كافة الناس»، وإلى هذا ذهب كلٌّ من: الفراء والأزهري والحريري والفيروزآبادي وابن الخشاب والفيومي، واختاره الدكتور مازن المبارك وغيره[4].

---

(1) صحيح مسلم برقم ٢٦٢.

(2) المستدرك على الصحيحين للحاكم برقم ٢٢٧٦.

(3) انظر مادة (كوح) في: الصحاح للجوهري ٤٤٠/١، وتهذيب اللغة للأزهري ٨٤/٥، وتاج العروس للزبيدي ٨٤/٧.

(4) انظر: درة الغواص ص٢٠٢ – ٢٠٤، وتهذيب اللغة ٣٣٦/٩، والقاموس المحيط ص٨٤٩، والمصباح المنير ٥٣٥/٢، ونحو وعي لغوي ص١٩٩، ومعجم الخطأ والصواب ص٢٣١.

ومن أوسعهم عرضًا لهذه القضية الحريري، وهذا نص كلامه[1]: «ونظير هذا الوهم قولهم: حضرَتِ الكافةُ، فيوهمون فيه أيضًا على ما حكاه ثعلب فيما فسره من معاني القرآن، كما وهم القاضي أبو بكر بن قريعة حين استثبت عن شيء حكاه، فقال: هذا ترويه الكافةُ عنِ الكافة، والحافةُ عنِ الحافة، والصافةُ عنِ الصافة، والصواب فيه أن يقال: حضرَ الناسُ كافةً، كما قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] لأن العرب لم تُلحقْ لامَ التعريف بـ (كافة) كما لم تلحقها بلفظة (معًا) ولا بلفظة: طُرًّا».

وعلق عليه الخفاجي[2] بقوله: «يعني أنه لا بد من تنكيره ونصبه على الحال، وذو الحال من العقلاء، وهذا مما اشتهر وإن لم يصف من الكدر. وتحريره بعد ذكر كلام النحاة وأهل اللغة فيه: أنه قال في شرح اللباب: من الأسماء ما يلزم النصب على الحال استعمالًا نحو: طرًّا وكافةً وقاطبةً، واستهجنوا إضافتها في كلام الزمخشري والحريري كقوله في خطبة المفصَّل: (محيطًا بكافة الأبواب)، وهو مما خُطِّئ فيه، ومخطِّئه هو المخطئ؛ لأنَّا إذا علمنا وضع لفظ لمعنًى عام بنقلٍ من السلف وتتبُّعٍ لموارد استعماله في كلام مَن يُعتدُّ به ويُستشَهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به، مع صدق معناه الوضعي عليه أم لا؟ وعلى تقديره جوازه، فهل نقول: إنه حقيقة أو مجاز؟

ومثاله ما نحن فيه، فإن (كافةً) ورد عن العرب بمعنى: الجميع، لكنهم استعملوه منكَّرًا منصوبًا، وفي الناس خاصة، ومقتضَى لوضع ألا يلزمَه ما ذكر فيستعمل كما استعمل (جميعًا) معرَّفًا ومنكَّرًا بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم. والظاهر الجواز؛ لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجَّرنا الواسع وعسُر

(1) درة الغواص ص٢٠٢.

(2) حاشية الخفاجي على درة الغواص ص٢٠٢، ٢٠٣.

التكُّلم بالعربية على مَن بعدهم، ولما لم يخرج عما وُضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقل السليم أنه لا محيدَ عما قلناه إلا لمكابر ومعاند».

ثم استطرد الخفاجي فذكر الشواهد الدالة على خروج كلمة «كافة» عن الحالية بقوله: «على أنه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، كما في كتاب عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه لآل بني كاكلة، فإن فيه: (قد جعلتُ هكذا لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكلِّ عام مائتَي مثقالٍ عينًا ذهبًا إبريزًا). كتبه عمر بن الخطاب، وختمه: كفى بالموت واعظًا يا عمر. قال الفاضل المحقِّق سعد الملة والدين في شرح المقاصد: وهذا مما صحَّ عنده والخط في آل بني كاكلة إلى الآن. ولما آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، عرضَ عليه الكتاب، فنفَّذَ ما فيه لهم، وكتب عليه بخطه...». انتهى.

والغريب في الأمر أن المانعِين خروجَ «كافة» عن الحالية لم يلتزموا ما قعَّدوه هم لأنفسهم في كتبهم، بل إن الحريري نفسه لم يلتزمه في كتابه درة الغواص[1] نفسه؛ إذ يقول: «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته والتسليم عليه عند موته». وكأنه نسي ما قعَّده في الكتاب نفسه حتى تعقَّبه شهاب الدين الخفاجي بقوله: «استعمل فيه (كافة) على خلاف ما قدَّمه، فكأنه نسيه، أو اللَّه أنطقه بالحق».

وقد نقل الزبيدي[2] هذه المسألة برمتها ثم عقَّب بقوله: «ونقله الشُّمُنِّي في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: مَن قال من النحاة: إن (كافة) لا تخرج عن النصب، فحكمه ناشئ عن استقراء ناقص. قال شيخنا: وأقول: إن ثبتَ شيء مما ذكروه ثبوتًا لا مطعنَ فيه فالظاهر أنه قليل جدًّا، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف». انتهى.

---

(1) درة الغواص ص٦٢٥.

(2) تاج العروس كفف ٣٢١/٢٤.

المطلب الثاني: المسائل الصرفية

المسألة الأولى: تخطئتهم كلمةَ «مُباع» على سبيل الإطلاق:

يقولون: من الخطأ أن نقول: «البضاعة المباعة لا تُرَدُّ ولا تُستبدَلُ»، والصواب أن يقال: «البضاعة المبيعة...»؛ لأن اسم المفعول من «باعَ»: «مبيعٌ» وليس «مباعٌ». وذلك لأنهم يظنون أنه ليس في اللغة «مباعٌ» من الفعل «أباعَ»، وهذا ما ذهب إليه الأستاذ أسعد داغر[1].

والحق أن «مباعٌ» صحيح الاستعمال، من الفعل «أباعَ» بمعنى: عرضَه للبيع. يقول الزَّبيدي[2]: وأبعتُه إباعةً: عرضتُه للبيع. قال الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني:

ورَضِيتُ آلاءَ الكُمَيتِ فمَن يُبِعْ فَرَسًا فليسَ جَوادُنا بمُباعِ

أي: ليس بمُعرَّضٍ للبيعِ. وآلاؤه: خِصالُه الجميلة. انتهى.

ويقول أيضًا الأستاذ عباس حسن[3]: «لهذا الفعل الثلاثي [باعَ] رباعي مبدوء بالهمزة هو «أباعَ» فيكون اسم المفعول للرباعي هو «مباع».

المسألة الثانية: تخطئتهم اسمَ الفاعل «هامٌّ» بمعنى «مُهمّ»:

يذهبُ بعض المصحِّحين اللغويين إلى أن كلمة «هامّ» خطأ، والصواب «مُهِمٌّ»، ولذا يصوِّبونها في الكتب إلى «مُهِمٌّ»؛ لأنها اسم فاعل مشتقّ من الفعل «أهمَّ»،

وهذا ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد[4].

---

(1) انظر: تذكرة الكاتب لأسعد داغر ص١٠٩.

(2) تاج العروس بيع: ٣٦٩/٢٠.

(3) النحو الوافي ٤/ ٨٠٢ هامش ٥.

(4) انظر: قل ولا تقل لمصطفى جواد ص١٥٤.

والحقّ أن كلمة «هامٌّ» يصحّ أن تكون اسم فاعل من الفعل «همَّ»، يقولون: «همَّه الأمرُ»؛ أي: شغلَه. وفي المعجم الوسيط[1] «همَ»: أهمَّه الأمرُ: هَمَّه وأثارَ اهتمامَه... و«الهامُّ» من الأمور: المُهِمُّ. يقال: أمرٌ هامٌّ، وأمورٌ هامّةٌ.

المسألة الثالثة: ضبطهم الياء من «في» التي بمعنى «فم» بالتشديد:

يشيع بين المصحِّحين ضبطُ الياء من كلمة «في» التي بمعنى «فَمٍ» بالتشديد، ويخطئون من يُسكِّنُها، ومعلوم أن كلمة «في» عند إضافتها لغير ياء المتكلم تكون اسمًا من الأسماء الستة وتُجرُّ بالياء، وهذه الياء ساكنة غير مشدَّدة، ومن ذلك حديث[2]: خطبنا عبد اللَّه بن مسعود فقال: « واللَّه لقد أخذتُ من فيْ رسول اللَّه ﷺ بضعًا وسبعين سورةً»، وحديث أبي هريرة[3]: « نهى رسول اللَّه ﷺ أن شرب مِن في السقاء»، وحديث سعد بن أبي وقاص[4]: «حتَّى ما تجعَلُ في فِي امرأتِك».

المسألة الرابعة: تخطئتهم فتحَ الهمزة من «أَمَوِيّ» في النسبة إلى «بني أُمية»:

يذهبُ بعضُ المصحِّحين إلى أن فتح الهمزة من «أَمَوِيّ» في النسبة إلى «بني أُمية» من الخطأ، وأن الصواب «أُمَوِيّ» بضم الهمزة؛ لأنها مضمومة في الأصل المنسوب له، ولعل هذا بسبب اعتمادهم على قول ابن دريد[5]: «وأُميَّة: تصغير أَمَة. والنَّسبُ إليه أُمَوِيٌّ بضم الهمزة. فأما مَن قال: أَمَويٌّ فقد أخطأ».

---

(1) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص١٥٥٨. وانظر أيضًا: العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر ص٢٠٢.

(2) البخاري رقم ٥٠٠٠.

(3) البخاري رقم ٥٦٢٨.

(4) البخاري رقم ١٢٩٥.

(5) الاشتقاق لابن دريد ص٥٤.

وهذا وهمٌ؛ فالاستعمالانِ صحيحانِ، ولا يصحُّ الاحتجاج بقول ابنِ دريدٍ وحدَه، فإن ضمّ همزتها هو القياسي، والفتح غير قياسي، وقد نصّ الفيوميّ على أنه الأشهر.

يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية[1]: «وقالوا أيضًا في أُميَّة: أُمَوِيّ على القياس، وأَمَوِيّ – بفتح الهمزة – على غير قياس». انتهى.

وقد نص عليه أيضًا غير واحد من النحاة واللغويين مثل الشاطبي وخالد الأزهري والفيومي والزَّبيدي[2].

المسألة الخامسة: تخطئتهم مقولة: «كلِّي آذانٌ صاغية»:

يذهبُ بعض المصحِّحين إلى أن مقولة: «كلِّي آذانٌ صاغية» خطأٌ، والصواب أن نقول: «كلِّي آذانٌ مُصغية». وعللوا ذلك بأن «مصغية» اسم فاعل من الفعل الرباعي «أصغى»، وهو بمعنى «استمعَ»، وأن الأُذن تُوصف بالاستماع، و«صغا» بمعنى «مالَ»، فيكون المعنى: أُذنٌ مائلة، والأُذن لا تُوصف بالميل.

وكلا التعبيرَين صحيح، وفي هذا القول نظر فإن الفعلين «صغا» و«أصغى» مشتق من معنى يدل على الميل، فكلمة «مصغية» اسم فاعل من الفعل «أصغى»، و«صاغية» اسم فاعل من الفعل«صغا».

يقول في اللسان[3]: «وصَغَا إليه سمْعي يَصْغُو صُغُوًّا وصَغِيَ يَصْغى صَغًا: مالَ. وأَصْغَى إليه رأْسَه وسَمْعَه: أمالَه. وأَصْغَيْتُ إلى فلانٍ، إذا مِلْتَ بسَمْعِكَ نحوَه». وكذلك ذكر الزَّبيدي[4] الفعلَ «صغا» مع الأُذن فقال: «ومنه: صَغَتْ إليهِ أُذُنُه؛ إذا مالَتْ».

---

(1) الاشتقاق لابن دريد، ص١٩٤٥.

(2) انظر: التصريح ٦١٣/٢، والمقاصد الشافية ٥٩٧/٧، ومادة (أمو) في المصباح المنير ٢٥/١، وتاج العروس ١٠٣/٣٧.

(3) لسان العرب صغا ٤٦١/١٤.

(4) تاج العروس صغو ٤٢٣/٣٨.

المسألة السادسة: تخطئتهم تسكينَ الياء الأخيرة من «اليمانيْ» عند النسبة إلى «اليمن»:

يذهبُ بعض المصحِّحين إلى أن الياء في كلمة «اليماني» نسبةً إلى «اليمن» تُشدَّد جريًا على القاعدة المشهورة من تشديد ياء النسب، والصحيح أن الياء هنا ساكنة؛ لأن الياء الثانية حُذفت وعُوّض عنها بألف زائدة، وأسوقُ هنا بعض كلام النحاة في هذا الصدد.

يقول سيبويه[1]: « ومن ذلك قول العرب: أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، وأمَّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه.

وقال الشاعر، وهو عباسُ بن مِرداسٍ:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِيَ لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنما هي (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهي (ما) التوكيدِ، ولزمَتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها لتكونَ عوضًا من ذَهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضًا في (الزَّنادقة واليَمانِي) من الياء».

ويقول أبو سعيد السيرافي شرحًا لكلام سيبويه السابق[2]: «وأمّا قوله [أي سيبويه]: كالعوض في: الزنادقة واليماني. فأصل الزنادقة: الزناديق، واليماني: يمنيّ، والهاءُ[3] في الزنادقة عِوَضٌ من الياء، والألف في اليماني عوض من إحدى ياءَيِ النَّسب».

---

(1) كتاب سيبويه ١/٢٩٤.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٩١.

(3) في طبعة دار الكتب العلمية: «والألف»، وهو تحريف.

يقول أبو علي الفارسي شرحًا لكلام سيبويه أيضًا[1]: «الألف في (اليمانيْ) عِوَضٌ من إحدى يائَيِ النَّسَب، يدلك على ذلك أن البلد: يَمَنٌ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة، وإن قلت: يَمانِيّ، كنتَ كأنكَ نسبتَ إلى منسوب إلى: اليمن، أو تكون جمعتَ بين العِوض والمُعوّض منه، وهو رَديءٌ كقوله: يا اللَّهُمَّ».

ويقول عباس حسن[2]: مِن العرب مَن يقول: «اليمانيْ – بياء واحدة ساكنة في الآخر – في النسبة إلى: اليمن بدلًا من أن يقول: (اليمنيّ)، فهو يحذف الياء الأولى الساكنة من الياء المشددة التي في (اليمنيّ)، ويأتي بألف زائدة عوضًا عنها بعد الميم، فتصير الكلمة (اليمانيْ) بسكون الياء الأخيرة على صورة المنقوص. وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من (أل) ومن الإضافة كالشأن في المنقوص».

* * *

(1) التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٨٨، ١٨٩.

(2) النحو الوافي ٤/٧١٦ هامش ٣.

أهم النتائج

من أهم النتائج التي خرجت بها بعد هذه الجملة من المسائل التطبيقية التي جمعتها على مُدَدٍ متباعدة:

١ – انقسام المذاهب في قضية التصحيح اللغوي على ثلاثة مذاهب:

أحدها: يتوسّع في التصويب. وثانيها: يتوسع في التخطئة. وثالثها: يتوسط الفريقين.

٢ – لعل أمثل منهج في التصحيح اللغوي هو الاعتداد بالأكثر شهرة حفاظًا على سلامة اللغة، مع عدم إهمال القليل الوارد، وأن يكون شعار المصحح استشارة أكثر من معجم لغوي.

٣ – الوقوف على القول الفصل في قضية الاحتجاج اللغوي، وهو التفرقة بين مستويين من مستويات اللغة أثناء الاحتجاج: مستوى المادة المعجمية، ومستوى القواعد النحوية والصرفية، بحيث نقف في الثانية عند عصور الاحتجاج، ونتوسع في الأولى اعتمادًا على المعاجم المعاصرة.

٤ – الوقوف على أهم الأسباب في ظاهرة تخطئة الصواب، ومنها سعة اللغة العربية في مفرداتها وتراكيبها.

٥ – الوقوف على أهم المسائل التطبيقية التي يقع الوهم في تخطئتها، ومن أهمها مسألة قصر استعمال كلمة «كافة» على الحالية.

* * *

المصادر والمراجع

- الاحتجاج بالشعر في معجم الصحاح للجوهري، للباحثة رفاه سراج جوهري، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، طبعة الخانجي، القاهرة، ط١.
- أمالي أبي عمرو بن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار الأردن، ودار الجيل بيروت، ١٩٨٩م.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق مجموعة علماء، طبعة وزارة الإعلام بالكويت.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني، تحقيق محمد عبد اللَّه غنضور، عالم الكتب الحديث بالأردن، ط١، ٢٠١١م.
- تذكرة الكاتب، لأسعد داغر، مطبعة المقتطف، ١٩٢٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٩٩٦م، ٢٠١٤م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد اللَّه الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف بالكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
- درة الغواص في أوهام الخواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، لأبي القاسم الحريري، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت لبنان، ط١.
- دليلك إلى الصواب اللغوي، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢.
- ديوان جرير بن عطية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان، ط١.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، الجمهورية العراقية.
- الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، ط١، ١٩٤٠م.

- الزهد والرقائق، لعبد اللَّه بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون.
- شرح أشعار الحماسة للتبريزي، تحقيق المستشرق غيورغ ولهلم فريتغ، بون ألمانيا، ط١، ١٨٢٨م.
- شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، عناية محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٩٩١م.

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
- العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٨م.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥ م.
- قل ولا تقل لمصطفى جواد، دار المدى، ٢٠٠٢م.
- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- كلمة «بعض» في الدرس النحوي؛ دلالتها وأحكامها، للدكتور محمد محمد أحمد عبد الباري، بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، عدد ٣٥، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، ١٩٩٤م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق مقبل بن هادي الوادي، طبعة دار الحرمين بالقاهرة، ١٩٩٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المُقْرِي الفيومي، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط ٢.

- المطالع النصرية في المطابع المصرية للأصول الخطية، لأبي الوفاء نصر الهوريني، تحقيق طه عبد المقصود، مكتبة السنة، ط١، ٢٠٠٥م.
- معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، مكتبة لبنان بيروت.
- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة، لإميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٦م.
- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين دمشق.
- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٥، ٢٠٢١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ٢٠٠٠ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ٢٠٠٧م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط١٥.
- نحو وعي لغوي، لمازن المبارك، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩م.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت، ١٩٨٠م.

* * *